

زبدة الأصول

[55] في المقام بنحو يظهر ما في كلمات القوم ايضا ، ينتنى على بيان مقدمتين .
الاولى: انه إذا وجد فرد من الطبيعي في الخارج ، فكما ان المهية الشخصية ، موجودة في
الخارج بتبع تحقق الوجود ، كذلك يكون الطبيعي موجودا بوجوده . وبعبارة اخرى ان الوجود
الخارجي بناء على اصالة الوجود ، له حد مختص به . ولا يشترك فيه غيره ، وهو المنشاء لانتزاع
المهية الشخصية ، وله حد آخر مشترك فيه مع غيره ، وهو المنشاء لانتزاع المهية النوعية .
وبتعبير ثالث ، انه كما يكون المهية الشخصية معروض الوجود في التحليل العقلي ، وفي مرحلة
التصور ، وعينه في الخارج كذلك يكون الطبيعي معروضة تصورا ، وعينه خارجا . فإضافة الوجود
الى المهية الشخصية ، كإضافته الى الطبيعي من دون كون وجود الفرد واسطة لعروض الوجود
على الطبيعي . ولذا يصح اطلاق طبيعي - كالانسان - على كل فرد من الافراد بما له من المعنى
المشترك بين الجميع . الثانية: ان استعمال اللفظ ، انما هو بإيجاد الطبيعي في الخارج
فانيا في معناه . بمعنى ان الفناء صفة للطبيعي لا الفرد الخارجي . ضرورة ان الشخص يكون
بالوجود وفي مرحلة الاستعمال . فلا يعقل ان يكون هي المستعمل ، والالزم تأخر ما هو متقدم
والواضع انما وضع الطبيعي لا الفرد . إذا عرفت هاتين المقدمتين ، تعرف انه لا يصح استعمال
اللفظ في نوعه ، إذ يلزم اتحاد الدال والمدلول . وهو محال . وما ذكره المحقق الاصفهاني
(ره) من عدم استحالة ذلك ، واستدل له بقوله (ع) : يا من دل على ذاته بذاته . وقوله (ع) :
انت دللتني عليك ، غريب . إذا لدلالة في المقام ، عبارة عن ابراز المعنى باللفظ ، وكونه
علامة له . فكيف تقاس بلالة الذات على نفسه التي هي اما بمعنى كون الذات دالا بخلقته ، كما
هو مقتضى قوله تعالى: كنت كنزا مخفيا فاحببت لان اعرف ، فخلقت الخلق لكى اعرف . أو بمعنى
كونه ، هو الظاهر بنفسه وظهور غيره لابد وان ينتهى إليه . كما يشير إليه قوله (ع) : ألغيرك
من الظهور ، ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك ؟ ولكن مع ذلك يصح اطلاق اللفظ وإرادة
نوعه ، لامن باب الاستعمال بل من باب احضار الموضوع في القضية الحقيقية بنفسه ،
